يُعد الأمن قضية كبرى وهاجساً يشغل المجتمع الانساني المعاصر ، ويطغى على اهتماماته اذ تسعى الدول جاهدة لوضع ترتيبات واجراءات ظاهرة وخفية، وتخصص موارد ضخمة وجهودا وطاقات هائلة من أجل تحقيق الأمن . إن الدول، وعبر تاريخها الطويل ، تمر بمجموعة من الاحداث المختلفة ،ولحظات تتفاعل فيها الاحداث لتنتج حلا لواحدة أو اكثر من القضايا ذات المساس المباشر بأمن الانسان وحفظ كيانه من اي تهديد خارجيا كان ام داخليا، وبما ان التحديات الأمنية لم تعد حبيسة المخاطر الداخلية للدول ، فأنها امتدت لتكتسب صفة العالمية ولتترك اثارها المتنوعة والمتعددة في الدائرة الأولى (الدولة ذات السيادة) والدائرة الثانية (النظام والتنظيم الاقليمي في مناطق العالم المختلفة) والدائرة الثالثة (الدائرة العالمية).

 ونتيجة لإزالة الحواجز التي كانت قائمة في القرن العشرين اصبحت هذه الدوائر الثلاثة مترابطة مع بعضها، وبذلك سيكون لها تداعيات سلبية واخرى إيجابية على الامن الدولي. ولان العراق اليوم هو اكثر أمم الارض تعرضا للعدوان ، لما يمتلكه من مقومات عديدة منها ( جغرافية واقتصادية واجتماعية وثقافية وغيرها ....) فان الحديث عن الأمن الوطني ، يطرح نفسه بشكل اكثر الحاحآ واكثر ضرورة من ذي قبل ، بسبب ان العراق تعرض لعملية تغيير كبيرة ناتجة عن احتلال قادته الولايات المتحدة الامريكية عام 2003 ادت الى فقدان العراق لأمنه الوطني .

 ان ما حدث بعد 2003 من تحديات ومخاطر كانت وما زالت هي الاخطر من كل مراحل التاريخ التي مر بها العراق، إذ ان عملية التغيير انتجت اَثاراً خطيرة تمثلت بحل الكثير من مؤسسات الدولة المهمة وخصوصا الامنية منها ،وتأسيس حكومة المحاصصة الطائفية والتوافقية ، فضلا عن اقصاء الكثير من الكفاءات العراقية، وبذلك انتجت عملية التغيير مجموعة تحديات كان اشدها خطرا الانقلاب الأمني ، والصراع الطائفي ، والقتل على الهوية، وفي خضم هذه الاحداث ونتيجة لظهور العديد من الفصائل المسلحة المتأطرة بإطار طائفي ،وهي تمارس اشد حالات العنف وتتعرض للمدنيين الامنين ليبتدئ مسلسل جديد تمثل بظاهرة النزوح القسري للسكان، بالرغم من ان ظاهرة النزوح الداخلي للسكان قديمة قدم البشرية ،الا ان ظهورها بالمستوى والشدة التي شهدها العراق، انما جاء نتيجة لظروف اجتماعية وسياسية واقتصادية سمحت بذلك ،ولان العراق في تاريخه الحديث مر بثلاث مراحل للنزوح السكاني، إلا ان موجات النزوح الاخيرة ،ولاسيما بعد حزيران 2014 بعد احتلال تنظيم داعش الإرهابي لمدينة الموصل واجزاء أخرى من البلاد كانت الحدث الأكبر في تاريخه. وبذلك يحتل المدنيون مكان الصدارة في قائمة الضحايا، لذا يضطر الكثير منهم لترك مكان اقامته باحثا عن ملجا يوفر له الحماية ، أو يعبر الحدود الى دولة مجاورة فيكون لاجئا في تلك الدولة في ظل غياب حلول استراتيجية من قبل الحكومة لأنهاء ازمة النزوح.

**أولا : أهمية الدراسة**

 تكمن أهمية هذه الدراسة في أنهَا تتناول الأمن الوطني العراقي ، وأهم المقومات المادية والمعنوية التي يرتكز عليها، إضافة الى طبيعة التحديات الداخلية والخارجية ، ومدى تأثيرها في الامن الوطني ، لتبرز واحدة من أهم هذه التحديات ، وهي ظاهرة النزوح القسري الداخلي للسكان ، وما تنطوي عليه من توترات واختلافات اضعفت النسيج الاجتماعي ، وافقدته توازنه ، وأظهرت اصطفافه الطائفي والمذهبي ، وتنامي انتماءه العشائري ،مدفوعا بأيديولوجيات خارجية ، أسهمت اسهماً كبيراً في تمزيق وحدته ، وسط غياب رؤية حقيقية لمفهوم الدولة ، ولهذا الموضوع أهمية خاصة تتلخص على النحو الاتي :

1- إنً مشكلة الأمن الوطني لها حضور واسع في المشهد العراقي ، إذ تتصل بكل شيء ويتصل كل شيء بها ، حتى غدت المشكلة الأولى التي تواجه النظام السياسي .

2- منذ (2003 ) عمل الجميع على صياغة استراتيجية واضحة للأمن الوطني ، وبالخصوص في مجال مكافحة الإرهاب والتعامل مع الجماعات الإرهابية وتطورها الفكري والعقائدي .

3- تعرض الأمن الوطني العراقي بعد عام 2014 الى تحديات سياسية واقتصادية واجتماعية وبمختلف المستويات كان أبرز هذه التحديات النزوح السكاني

4- كان النزوح السكاني الحدث الأكبر والتحدي الأصعب على المجتمع العراقي ، لما انطوت على هذه الظاهرة من اثار ممتدة واحداث وتفاعلات غير مسبوقة ، جعل من دراستها والبحث في مضامينها ضرورة علمية ، فضلا عن ظروفها الاخلاقية والادبية .

5- تستمد هذه الدراسة أهميتها ، من الاهتمام الرسمي وغير الرسمي في ظاهرة النزوح ، فضلا عن كون الظاهرة تمثل حدثاً انيا غير مفروغ من تداعياته.

**ثانياً: اشكالية الدراسة**

 تنطلق الدراسة من إشكالية مفادها ان الامن الوطني العراقي يرتكز على مجموعة مقومات مادية ومعنوية ، اضافة لوجود تحديات خارجية ، كان ابرزها تدخل دول الجوار الإقليمي للعراق فضلا عن تدخل الدول الكبرى ، وهناك تحديات داخلية تمثلت بالتحديات ( السياسية والاقتصادية والاجتماعية ) . شكلت ظاهرة النزوح واحدة من هذه التحديات الخطيرة على الامن الوطني العراقي وبالخصوص بعد 2014.

 كما تضمنت الاشكالية أسئلة استفهامية متعددة تمثلت بالتساؤلات في أدناه والتي مثلت أهم محاور الدراسة .

1 – ما هو مفهوم الأمن الوطني و ما هي أهم أبعاده ومستوياته والمفاهيم ذات العلاقة وأهم النظريات المفسرة له .

2 - ما هي أهمية الأمن الوطني وأهم المقومات المادية والمعنوية التي يرتكز عليها .

3 – ما هي أهم التحديات الداخلية والخارجية التي واجهها الأمن الوطني وخصوصاً بعد 2003 ، وما هي أثارها على أمن العراق واستقراره

4 – تُعد ظاهرة النزوح السكاني واحدة من أهم التحديات التي واجهت الدولة العراقية بعد 2003.

5 – ما هي اهم مخاطر ظاهرة النزوح السكاني في العراق وتأثيرها على الأمن الوطني العراقي وخصوصاً بعد 2014 .

6 – ما هي أهم الاثار المترتبة عن النزوح (الديموغرافية والاقتصادية والأمنية ) .

 **ثالثاً : فرضية الدراسة**

 ترتكز هذه الدراسة على افتراض مفاده ان ظاهرة النزوح السكاني ، هي واحدة من أكبر التحديات التي واجهت بناء الدولة العراقية بعد2003 ، ذلك لغياب الأمن نتيجة عدم تبني رؤية حقيقية للحفاظ على كيان الدولة من التهديدات الداخلية والخارجية .كذلك كلما زادت ظاهرة النزوح انعكس ذلك سلباً على الأمن الوطني .

**رابعاً : صعوبات الدراسة**

 مما لا شك فيه أن عملية البحث العلمي ، بحد ذاتها عملية لا تخلو من الصعوبات والتحديات ، ويمكن عدها تحدٍ بحد ذاته ، ولأنني من العاملين في وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء ، وقد قمنا بتنفيذ (المسح الوطني للنازحين في العراق 2014 ) ،وجدت من خلال مقابلة بعض النازحين مقدار الألم الذي تعيشه هذه الشريحة ، التي كانت ضحية الخلافات السياسية ، والاختلافات المذهبية والعقائدية ، لذا اَليت على نفسي الخوض في هذا الملف الشائك الذي تعتريه الكثير من شبهات الفساد المالي والاداري ، ولعلي أخرج ولو بجزء من الحقيقة حول هذا الملف وانطلاقا من القاعدة ( ما لا يدرك كله فلا يترك جله ) . اكتنفت عملية البحث والدراسة التي تخص ظاهرة النزوح السكاني الكثير من الصعوبات والتي يمكن أجمالها بالنقاط الأتية :

1 – قلة المصادر المتعلقة بالموضوع قيد الدراسة ( النزوح السكاني ) ، لكون الظاهرة طارئة على المجتمع العراقي ، أو قد يكون لها ما يشابهها في تاريخ العراق الا أنها لم تكن بحجم الحالة قيد الدراسة وخصوصاً بعد 2014.

2 – تحفظ الكثير من الوزارات والمؤسسات المعنية بشأن النازحين من إعطاء بيانات دقيقة حول أعداد النازحين ومقدار الأموال والمساعدات المقدمة لكون هذا الملف تعتريه الكثير من الشبهات .

3 – عدم وجود بيانات دقيقة عن رصد تحركات النازحين ، وخصوصاً العائدين الى الأماكن التي تم تحريرها .

**خامسا : منهجية الدراسة**

 اعتمدت هذه الدراسة على مناهج متعددة من البحث العلمي ، لغرض الاحاطة بأكبر قدر ممكن من ابعاد هذه الدراسة بسبب طبيعة وتنوع متغيرات الظاهرة موضوع البحث. وتم الاعتماد على مناهج منها المنهج التاريخي الوصفي ، والمنهج التحليلي ، فضلاً عن الاستقرائي المستقبلي (الاستشرافي ) لصياغة مشاهد مستقبليه محتمله لظاهرة النزوح السكاني وعودة النازحين

 **سادسا : هيكلية الدراسة**

 تضمنت الدراسة ثلاثة فصول فضلا عن مقدمة وخاتمة واستنتاجات وتوصيات وقد تم تقسيمها على النحو الاتي :

* الفصل الأول :جاء بوصفه اطاراً نظرياً للدراسة ،وقد قسم الى مبحثين ، تناول الأول مفهوم الأمن الوطني والمفاهيم ذات العلاقة، فيما تناول المبحث الثاني أبعاد الأمن الوطني ومستوياته وأهم النظريات المفسرة للأمن .
* أمَا الفصل الثاني : فقد جاء مبيناً ، المقومات والتحديات والاستراتيجية للأمن الوطني. وقد قسم الى ثلاث مباحث ، تناول المبحث الأول مقومات الأمن الوطني العراقي ، أمَا المبحث الثاني فقد تناول تحديات الأمن الوطني العراقي ، أمَا المبحث الثالث تناول استراتيجية الأمن الوطني العراقي (المفهوم ، والوسائل ، والأهداف )
* عالج الفصل الثالث ، ظاهرة النزوح السكاني في العراق وافاق المستقبل ، وقد انتظم في ثلاث مباحث ، تناول المبحث الأول ، النزوح السكاني في العراق ، أمَا المبحث الثاني فقد تناول تاريخ النزوح السكاني في العراق وأسبابه . والمبحث الثالث تناول ، النزوح واسبابه واثارة فضلا عن نظرة في مستقبل النزوح في العراق.